قرار لمجلس المنافسة عدد 38/ق/2022 صادر في 16 من رمضان 1443 (18 أبريل 2022) المتعلق بتولي كل من شركة «Internationale De Financement et de Participation-Interfina SA» و «Université Mohammed VI Polytechnique SA» المراقبة المشتركة لشركة «Valyans Consulting S.A» عبر اقتناء كل واحدة منهما لنسبة 22% من أسهم الرأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به، واحتفاظ شركة «V-Holding S.A» بنسبة 56%.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 16 من رمضان 1443 (18 أبريل 2022)، طِبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 2022/ع.ت.إ/035 بتاريخ 6 شعبان 1443 (10 مارس 2022)، والمتعلق بتولي شركة «Internationale De Financement et de Participation-Interfina SA» و «Université Mohammed VI Polytechnique SA» المراقبة المشتركة لشركة «Valyans Consulting S.A» عبر اقتناء كل منهما لنسبة 22% من أسهم الرأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به، واحتفاظ شركة «V-Holding S.A» بحصة 56% ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 2022/ع.ت.إ/039 بتاريخ 18 من شعبان 1443 (21 مارس 2022)، والمتعلق بتولي «Université Mohammed VI Polytechnique SA» المملوكة ل «Fondation OCP»، عبر اقتناء نسبة 22% من أسهم الرأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به، المراقبة المشتركة لشركة «Valyans Consulting S.A»، وذلك إلى جانب شركة «Internationale De Financement et de Participation-Interfina SA» وشركة «V-Holding S.A» ؛

وعلى القرار الأول للمقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/035 بتاريخ 11 من شعبان 1443 (14 مارس 2022)، والقرار الثاني رقم 2022/ع.ت.إ/039 بتاريخ 17 من شعبان 1443 (22 مارس 2022)، والقاضيان بتعيين السيدة كوثر الادريسي مقررة في موضوع الملفين المذكورين، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/041 بتاريخ 20 من شعبان 1443 (23 مارس 2022) والقاضي بمبادرة منه بضم الملفين عدد 2022/ع.ت.إ/035 وعدد 2022/ع.ت.إ/039، طبقا لأحكام المادة 15 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ الأول بتاريخ 21 من شعبان 1443 (24 مارس 2022) ونظير من ملف التبليغ الثاني بتاريخ 12 من رمضان 1443 (14 أبريل 2022) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 22 من شعبان 1443 (25 مارس 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف الأول بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022) والملف الثاني بتاريخ 9 رمضان 1443 (11 أبريل 2022) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع، للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة بتاريخ 16 من رمضان 1443 (18 أبريل 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولاسيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع بروتوكول استثمار موقع بين الأطراف بتاريخ 18 فبراير 2022، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب، قبل الشروع في دراستها، التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز، خلال السنة المدنية السابقة، أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تنص أنه يشكل تركيزا : «عندما تقوم منشأة أو عدة منشآت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتولي المراقبة على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل»، وهو ما ينطبق على العملية موضوع التبليغين المذكورين ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وذلك بتجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي المنجز بالمغرب لمجموع المنشآت، والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الشركة المقتنية الأولى** : Université Mohammed VI Polytechnique SA وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي مسجلة بالسجل التجاري تحت عدد 1037. وهي جامعة مغربية خاصة متخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية، وكذلك الأعمال والإدارة، أنشأتها مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط (Fondation OCP)، وهي عبارة عن جمعية غير ربحية ذات منفعة عامة، تم إنشاؤها عام 2017 لدعم الالتزام الاجتماعي والمجتمعي لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ؛

- **الشركة المقتنية الثانية** : «Interfina SA» وهي شركة مساهمة مغربية، غرضها الرئيسي هو اقتناء حصص ومساهمات في الشركات الصاعدة، ودعمها في تنفيذ استراتيجيتها التنموية، وهي مملوكة للشركة المغربية القابضة «O Capital Group-OCG» التي تستثمر في قطاع البنوك (بنك إفريقيا) والتأمين (الملكية المغربية للتأمين RMA) ؛

- **الشركة المستهدفة** : و «Valyans Consulting SA» هي شركة مساهمة مغربية، خاضعة لمراقبة شركة «V-Holding SA» ومتخصصة في خدمات استشارات الأعمال، بما في ذلك استشارات الاستراتيجية والتنظيم ونظام المعلومات داخل المغرب وخارجه.

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الحالية ستمكن شركة «Interfina SA» من تنويع استثماراتها في مجال خدمات الاستشارات الاستراتيجية والاستفادة من الخبرة التقنية للمنشأة المستهدفة. كما ستشكل العملية بالنسبة لشركة Université Mohammed VI Polytechnique SA فرصة لتعزيز تواجدها في السوق المغربية وتطوير نشاطاتها على المستويين الوطني والقاري ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة، واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، و كذا جلسات الاستماع للأطراف المعنية، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتوج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، وكذا جلسات الاستماع للأطراف المعنية والجمعية المهنية، فإن السوقين المعنيين بهذه العملية هما : السوق الوطنية لخدمات الاستشارات في مجال التدبير، والسوق الوطنية لخدمات المساعدة المالية للشركات ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي للأسواق المعنية، وبالنظر إلى خصائص العرض والطلب في هذه الأسواق، فإنها تبقى ذات بعد مجالي وطني، مع ترك هذا التحديد مفتوحا دون الحاجة إلى تقسيم أدق ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للآثار الأفقية لعملية التركيز بالنسبة للأسواق السالفة الذكر، أبان على أنه لن ينتج عنها أي تقاطع لأنشطة أطرافها على مستوى سوق خدمات الاستشارات في مجال التدبير، وذلك لكون كل من شركة «Université Mohammed VI Polytechnique SA» و «Fondation OCP» لا تنشطان داخلهما، وبالتالي فإنه لن يترتب عنها أي تراكم لحصص الأسواق بعد إنجازها ؛

وحيث إنه فيما يتعلق بالسوق الوطنية لخدمات المساعدة المالية للشركات، وبالرغم من وجود تقاطع في أنشطة المنشأة المستهدفة مع شركة «BMCE Capital Conseil» المملوكة جزئيا وبصفة غير مباشرة لشركة «OCapitalGroup-OCG» الشركة الأم لشركة «InterfinaSA»، فإن حصة السوق التراكمية التي ستنتج عن هذا التقاطع غير المباشر ستبقى ضعيفة وستتراوح ما بين [5-10] % ؛

وحيث إنه تبعا لما تم تسطيره أعلاه، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الحالية ليس من شأنها الإخلال بالمنافسة على مستوى التأثيرات الأفقية في السوقين المعنيين، ولن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق الوطنية المرجعية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملفي تبليغ عمليتي التركيز الاقتصادي المسجلين لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 2022/ع.ت.إ/035 بتاريخ 6 شعبان 1443 (10 مارس 2022)، وعدد 2022/ع.ت.إ/039 بتاريخ 18 من شعبان 1443 (21 مارس 2022)، يستوفيان الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Internationale De Financement et de Participation- Interfina SA» و «Université Mohammed VI Polytechnique SA»، المراقبة المشتركة لشركة «Valyans Consulting S.A» عبر اقتناء كل منهما لنسبة 22% من أسهم الرأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به، واحتفاظ شركة «V-Holding S.A» بحصة 56%.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 من رمضان 1443 (18 أبريل 2022) طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس المجلس ورئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.